هنربيتا ه. فور، المديرة التنفيذية لليونيسف المجلس التنفيذي 1 حزيران/يونيو 2021

شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، على بيانكم.

إننا ندنو من بلوغ مرحلةٍ بالغة الأهمية بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) – ألا وهي الذكري الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة.

وسوف نحظى في الأشهر المقبلة بعددٍ من الفرص لتقدير كل ما أنجزته المنظمة لصالح الأطفال والشباب على مرّ العقود. وهي كذلك فرصٌ للافتخار بعائلتنا الكريمة في اليونيسف، بداية من موظفينا المُتفانين، مروراً بلجاننا الوطنية التي تبذل جهوداً جبّارة لدعمنا، وإنتهاءً بمتطوعي اليونيسف حول أنحاء العالم.

لكن هذا العام لا يشكّل لحظةً فارقة للتأمل فحسب،

بل هي لحظة لتجديد التفاني في سبيل أداء رسالتنا.

ونحن إذ ننظر إلى ماضينا سعداء فخورين، فإنه يجب علينا استشراف المستقبل والتطلع إليه بالعمل. كما يجب علينا التحلي -دوماً- بالتفاؤل والأمل في ما يمكننا إنجازه بالتعاون مع الشركاء والمانحين من كل أنحاء المعمورة، ومع أعضاء المجلس التنفيذي لليونيسف، ومع الأطفال والشباب أنفسهم.

لقد ذكّرتنا جائحة «كوفيد-19» بمدى هشاشة عالمنا، ومدى السرعة التي قد تهوي بها جميع النظم المعنيّة بدعم نمو الطفل ورفاهه. وتنسحب هذه الحقيقة على نظم الصحة والتغذية والحماية والتعليم، وصولاً إلى النقل وسلاسل الإمداد، وحتى الاقتصادات الوطنية والمداخيل الأسرية.

إنّ العالم ما زال يستجلي كامل تبعات الضرر التي خلفتها جائحة «كوفيد-19»، ذلك بأن الضرر ما زال يحدث إلى الآن. فنحن نراه في تضاؤل مداخيل الأسر. ونراه في الاقتصاد العالمي، الذي كابد كساداً شديداً وبات يواجه الآن رحلة طويلة نحو التعافي. ونراه على مستوى البلدان والمجتمعات المحلية على حد سواء، بل في جميع النظم التي تتوقف عليها التنمية البشرية.

أود أن أناقش في لحظات قليلة ما يعني كل ذلك بالنسبة إلى اليونيسف، معرّجةً على الدور المحوري لمنظمتنا في ظل تعافي العالم من الآثار الكارثية لجائحة «كوفيد-19» في كل جانب من جوانب الحياة تقريباً.

وفي نفس الوقت، ما زالت حالات الطوارئ الإنسانية آخذة في الانتشار والتفاقم؛ مقترنة بتجاهل القانون الإنساني واجتزاء حقوق الإنسان دونما عقاب. وصار الأطفال يُقتَلون داخل منازلهم، وفي المدارس وفي الأحياء.

في هذه البلدان والمناطق المنكوبة بالنزاعات يظلّ السلام حلماً بعيد المنال مع تواصُل القتال واشتداده، دون نهايةٍ تلوح في الأفق.

في هذه اللحظة من التاريخ ينبغي لنا مكافحة الفيروس، وتوفير عالم سليم الصحة من أجل أطفالنا. كما ينبغي لنا أن نغرس بذور التعافي والتتمية؛ وأن نتطلع إلى المستقبل كي نجعل الحياة أفضل لكل إنسان في كل بلد.

ويقيني أنّ هذا ممكن؛ ومبعث يقيني هو ما رأيته بنفسي من تفان وإخلاص وأمل في حديثي إلى موظفي اليونيسف في مكاتبنا حول أنحاء العالم.

من زملائنا في اليمن وسوريا، إلى جنوب السودان وميانمار، إلى أفغانستان ودولة فلسطين، إلى زملائنا في أمريكا الوسطى، إلى الهند – حيث يواصل الفيروس انتشاره بمعدل يتجاوز للغاية قدرتنا على الاستجابة.

وعلى الرغم من التحديات الماثلة أمام عالمنا، إلا أن هؤلاء المخلصين من النساء والرجال لم يفقدوا الأمل. فهم أهل القدوة التي تذكّرنا أننا قادرون على تذليل الصعاب لخدمة الأطفال والمجتمعات على حد سواء، وتقديم الدعم لهم. وهي عينها القدوة التي تذكّرنا أننا قادرون على التعاون واجتذاب الشركاء في سبيل رسالتنا، وجَعْل عالمنا مكاناً أفضل للحياة.

إنّ الجائحة، في خضم ما ألحقته بنا من دمار، قد أثبتت لنا ما بوسعنا تحقيقه من خلال التضامن العالمي، عن طريق العمل معاً، وعن طريق الاستثمار معاً، وبإبقاء تركيزنا موجّهاً نحو أشدّ الفئات عرضة للخطر في كل بلد.

تواجه اليونيسف الأزمة العالمية الأعتى منذ أجيال، لذا حرصت المنظمة، وحرص موظفوها وعائلة اللجان الوطنية والمكتب التنفيذي بطبيعة الحال، على ألا يُترَك الأطفال في مواجهة «كوفيد-19» وحدهم.

لقد قُمنا نواجه التحدي معاً.

فعدّلنا خدماتنا وبرامجنا سريعاً لاجتياز العقبات التي فرضتها حالات الإغلاق والقيود على وسائل النقل والخدمات اللوجستية.

كما تعاونًا مع الوكالات الشقيقة بالأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية والشركاء من القطاعين العام والخاص كي نتأقلم مع التحديات الماثلة على أرض الواقع. وواكب ذلك تجميع المعارف ومقوّمات القوة لتقديم أفضل البيانات والبحوث والمشورات المستندة إلى الأدلة وحلول السياسات إلى مكاتبنا وإلى الحكومات والشركاء.

ثابرنا وأنجزنا، فساعدنا المجتمعات على احتواء الفيروس – إلى جانب حماية موظفي القطاع الصحي والأطفال على حد سواء في سبيل مواجهة هذا التحدي.

أثمرت جهودنا في 153 بلداً عن الوصول إلى:

- 106 ملايين نسمة بخدمات وإمدادات نظم المياه والصرف الصحى والنظافة الصحية؛
 - ثلاثة مليارات نسمة بالمعلومات المتعلقة بكيفية التزام الأمان في خلال الجائحة؛
 - 2,6 مليون موظف في القطاع الصحى بمعدات الوقاية الشخصية؛
- أربعة ملايين موظف في القطاع الصحى بالتدريب على منع انتشار العدوى ومكافحتها.

وقد ترجمنا خبراتنا الفنية والتخصصية العتيدة في مجال اللقاحات إلى دور محوري في مرفق كوفاكس. ونتعاون في هذا الصدد مع المصنّعين وشركات النقل والخدمات اللوجستية لتوريد اللقاحات والإمدادات والمعدات ونقلها – ومع المجتمعات وموظفي القطاع الصحي لإعدادهم لمهمة تقديم اللقاحات وحقنها في 92 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

كما نتعاون عن كثب مع الحكومات والمجتمعات لإعادة بناء النظم التي عصفت بها الجائحة – لتعود أقوى مما كانت عليه.

ويشمل ذلك النظم الصحية، وحملات التلقيح، ونظم التعليم، وفق نماذج جديد لتقديم الخدمة – بما فيها التقديم عبر شبكة الإنترنت. ويشمل ذلك أيضاً خدمات الحماية – بما في استشارات الصحة النفسية التي كانت مجالاً رئيساً من مجالات العمل هذا العام. وامتدت جهودنا إلى نظم المياه والصرف الصحي التي تشكل أهمية

4

²⁰²⁰ النتائج مستمدة من تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام 1

بالغة لكل جانب من جوانب الحياة. كما امتدت جهودنا إلى جمع بيانات جديدة وتحليلها بأساليب مبتكرة لتتبع تأثير الجائحة ومراقبته، ولمتابعة تصدينا لها بعملنا البرامجي.

تمثّل جائحة «كوفيد-19» تحدياً لا مثيل له،

لكن اليونيسف منظمة لا مثيل لها.

وبدعمكم الكريم سنواصل التصدي للتحدي – بسرعة وكفاءة – مع مواصلة جهودنا المحورية لخدمة الأطفال وتلبية جميع احتياجاتهم على المديين القصير والطويل.

واليوم، سنناقش التقرير السنوي للمديرة التنفيذية، كونه يستعرض جميع ما أُنجِز على مدار العام المنصرم، وذلك لبيان النتائج التي تشمل الاستجابة لجائحة «كوفيد-19»، وتتجاوزها إلى آفاق أبعد.²

شهدت المنشآت الصحية المدعومة من اليونيسف أكثر من 30 مليون ولادة بفضل عملنا البرامجي.

مع نهاية عام 2020 كنّا قد ساعدنا 38 بلداً في تنفيذ خطط لتقوية برامجها للرعاية الصحية الأساسية للأمهات وحديثي الولادة – بما في ذلك زيادة أعداد المستشفيات المحلية المجهّزة بوحدات رعاية لحديثي الولادة المرضى، والتوسع الكبير في أعداد المستشفيات والمنشآت المجهزة بنظم قوية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

وصلت خدماتنا إلى نحو 244 مليون طفل للوقاية من سوء التغذية ولفحص الإصابة بها والعلاج منها – بما في ذلك الوصول إلى أربعة ملايين طفل في بيئات إنسانية لعلاجهم من سوء التغذية الحاد الوخيم.

5

^{. (}النقرير). النتائج مستندة إلى الإحصاءات المستمدة من النقرير السنوي للمديرة التنفيذية 2

وعلى الرغم من الإغلاق وقيود التنقل، واصلنا حملات التطعيم في كثير من البلدان حول أنحاء العالم – وشمل ذلك تحصين 17 مليون طفل من الحصبة في طوارئ إنسانية.

في ظل إغلاق المدارس لأبوابها والانقطاع في التعلم، وصلنا بخدمات التعليم إلى 48 مليون طفل منقطع عن الدراسة، 33 مليون منهم في بيئات إنسانية.

بالإضافة إلى استجابتنا المتعلقة بنظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ارتباطاً بجائحة «كوفيد-19»، تيسّرت إتاحة خدمات المياه الآمنة في العام الماضي لنحو 17 مليون إنسان آخرين. ونحن ماضون وفق المخطط الذي يستهدف الوصول إلى 60 مليون نسمة في خلال أربع سنوات. وفي ما يخص جانب الطوارئ، قدّمنا خدمات المياه الطارئة، مثل سيارات المياه، لأكثر من 30 مليون نسمة.

كما قدّمنا مجموعة كبيرة من الخدمات الحيوية لحماية الأطفال – بما في ذلك تسجيل المواليد بأعداد فاقت 21 مليون طفل في 57 بلداً.

وفي إطار شراكتنا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، توصلنا إلى نحو ست ملايين فتاة بتدخلات تقيهن زواج الأطفال وتمدّهن بالرعاية.

وأمكن لجهودنا الوقائية في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي أن تصل لأكثر من 17 مليون نسمة في 84 بلداً، كما درّبنا أكثر من مائتين وعشرة آلاف موظف لدى الشركاء على هذا العمل الهام.

باتت لدى واحد وتسعين بلداً الآن قنوات آمنة وميسّرة تمكّن الأفراد من الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحن على عهدنا بالقضاء على هذه الآفة والتحقق من وجود خطط عملٍ تفصيلية قيد التنفيذ لدى البُلدان.

وقد توصلنا إلى أكثر من 130 مليون طفل بتحويلات نقدية في 93 بلداً من أجل تمكين أسرهم من النجاة في ظل الصعوبات الاقتصادية الحالية الشديدة.

نحن عاكفون على التنمية – وعاكفون أيضاً على التصدي للطوارئ الإنسانية. وسنظل عاكفين على العمل لتحقيق الأهداف في خضم الأزمات الحالية السريعة التغير.

لم تهدأ النزاعات والكوارث بسبب جائحة «كوفيد-19» – ولم نهدأ نحن أيضاً. وما زالت برامجنا ذات تأثير أساسي – لا من حيث دعم الأطفال والمجتمعات على المدى القصير فحسب، بل لغرس بذور التنمية الدائمة والصمود الدائم في أنحاء العالم التي شهدت تقدماً محدوداً للغاية.

وهدياً بما سنناقشه غداً، فقد تصدينا لنحو 455 وضعاً إنسانياً ما بين جديد ومستمر في 152 بلداً. فقد منا بذلك خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والحماية والتغذية والتعليم – وأحيينا الأمل – في بعض من أشد المناطق خطورةً في العالم على الأطفال.

مضينا من نتيجة لأخرى – نعين طفلاً تلو الآخر – ونساعد مجتمعاً إثر آخر – ونظاماً بعد آخر. وهدياً بجهودنا الإشرافية والتوجيهية، تعكف أسرة اليونيسف على تذليل الصعاب الجوهرية من أجل التصدي لأضخم أزمة عالمية يشهدها العالم في نحو قرنِ كامل، مع بناء نظم أقوى وأشد صموداً من أجل المستقبل.

هذا صميم عملنا. وهذا صميم هويتنا. ولنا جميعاً أن نفخر بعملنا التعاوني وبعمل فرقنا حول أنحاء العالم.

إننا نفخر أيما فخر بالثقة التي يولينا إياها مانحونا الكرماء من القطاعين العام والخاص، إذ يواصلون دعمهم لليونيسف.

شهد العام الماضي تحطيم أرقام مسجلة؛ إذ رأينا زيادات في التمويل من القطاعين العام والخاص – وهو تمويل موجّه بالأساس إلى البرامج المتعلقة بالتصدي لجائحة «كوفيد-19».

إنّ التراجع المتواصل في مواردنا العادية يثير قلقنا – وهي تمويلنا الأساسي المرن. ذلك بأن العام الماضي شهد أيضاً تحطيم أرقامنا القياسية في الإنفاق.

فقد تجاوز إنفاقنا لأول مرّة 6,5 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة عن المعدل المسجل عام 2019 بنحو أربعة في المائة. وكانت هذه الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بإنفاق برامجي أعلى في التصدي لجائحة «كوفيد—19».

إنّ التمويل المرن غير المخصص يظل بالغ الأهمية لتمكيننا من تنفيذ استجابة فعالة دائمة الأثر تجاه الدمار الذي خلفته الجائحة، بالإضافة إلى الاحتياجات السريعة التغير في السياقات الإنسانية، مثل الكوارث والنزاعات.

أي أن علمنا المتمثل في دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية والصمود الطويل الأمد في البلدان والمجتمعات المحلية يعتمد على الموارد المرنة. ويجب علينا مساعدة الأسر والاقتصادات على التعافي، وبتنا في حاجة إلى دوام سخاء مانحينا أكثر من أي وقت مضى.

في هذا الإطار، تعكف اليونيسف على وضع استراتيجيتها العالمية المبتكرة الأولى من نوعها، كونها ستساعدنا في تسريع التدفقات المالية المباشرة من أجل دعم احتياجات الأطفال، وذلك في كل مرحلة من مراحل التطور والنمو.

إننا نستكشف عدداً من الحلول التي من بينها أدوات التمويل المختلط، أي التي تجمع بين تمويل القطاعين العام والخاص وصناديق الاستثمار المؤثر بحيث تربط بين الأنشطة والاستثمارات الموجهة للأطفال والنتائج القابلة للقياس.

وللتمويل المبتكر جانبٌ هام في عمل اليونيسف في الأعوام المقبلة، ونحن نرحب بأفكار المجلس في هذا الصدد.

كما أتطلع إلى مناقشاتنا المقررة هذا الأسبوع بشأن مدى التقدم المتحقق في خطتنا الاستراتيجية الجديدة.

انطلاقاً من مناقشاتنا في الدورة الماضية، توضح الخطة الكيفية التي نعتزم اتباعها لتكييف عملنا البرامجي وتعزيزه في مجالات أساسية، مستندين في ذلك إلى الدروس المستفادة في إبان الجائحة.

لقد أتت جائحة «كوفيد-19» على كثيرٍ من المكاسب التي حققتها البلدان بعد جهد جهيد في العقود القليلة الماضية. والحق أن العالم كان متخلفاً عن مساره الصحيح اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حتى قبل أن تعصف به الجائحة. إنّ عالمنا هذا في حاجةٍ إلى الفوائد التي قد يأتي بها الابتكار، وكذلك نحن في المنظمة. وينسحب ذلك على نظم توليد المياه بالطاقة الشمسية على الصعيد المحلي، إلى الابتكارات العالمية مثل مبادرة «جيغا» لربط كل مدرسة في العالم بشبكة الإنترنت.

ولا شك في أنّ آثار «كوفيد-19» الحاضرة في المجتمعات حول أنحاء العالم قد عجّلت بهذه الحاجة. ذلك بأن الجائحة قد فاقمت من الفقر والظلم وتبعات الأزمات الإنسانية، كما صعّبت على البلدان إعادة بناء نظمها المتضررة بشدة. وذلك أصدق ما يكون في المجتمعات الفقيرة وأشدّها عرضة للضرر. وهو أشد ما يكون صدقاً في أوساط الأطفال والشباب.

لقد حذرنا في وقت مبكر من هذا العام من تعافِ ثنائيّ المرحلة – أي أن تأتي أشدّ البلدان فقراً في ذيل قائمة الحاصلين على اللقاحات، مع كونها الأشد معاناة في تدبير الموارد المالية لحماية الأسر المعيشية والأعمال، والأشد عرضة للقلاقل والصدمات التابعة – وببدو أن بواعث هذا التحذير تتزايد شواهدها حالياً.

إنّ خطتنا الاستراتيجية الجديدة تمثل فرصة لعكس هذا المسار السلبي، ولتحقيق التسارع اللازم في تحقيق التقدم اللازم للأطفال والشباب ومجتمعاتهم.

سنناقش في هذه الدورة الخطوات المقبلة في وضع الخطة – بما في ذلك إطار النتائج المتكاملة، وكيف يُساعد "الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات" في تعديل الخطة مع التقدم في مسارها. لم يكن دور منظمتنا يوماً بالأهمية التي هو عليها اليوم في مساعدة الأسر والمجتمعات والبلدان على التعافي. وإذا كانت هذه المجتمعات تعتمد علينا، فعهدنا لها ألا نخذلها.

كذلك تعد الخطةُ فرصةً لتجديد تركيزنا المؤسسى على أهم مجالات العمل.

ولعل مسائل النوع الاجتماعي تقدّم مثالاً ممتازاً في هذا الصدد. ففي حين أنّ المساواة بين الجنسين لطالما كانت محل تركيز أساسي في عمل اليونيسف، إلا أنّ الجائحة ذكّرتنا بجسامة العمل المنوط بنا.

فقد تأثرت حياة الفتيات والنساء تأثراً سريعاً وشديداً بتبعات «كوفيد-19». وفي لمح البصر، أصبحن يكابدن أعباء خسارة الدخل من الوظيفة ودخل الأسرة.

وواكب ذلك إغلاق كثير من نظم الدعم التي اعتمدن عليها - بما في ذلك رعاية الأمومة، والصحة الجنسية والإنجابية، ورعاية الطفل، والتعليم.

وواجهت المراهقات تجدُّد مخاطر العنف وزواج الأطفال والحمل المبكر والتسرّب من مقاعد الدراسة.

واجهت النساء من كل الأعمار أعباءً متزايدة – للعناية بأطفالهن وبالمسنين وبالأقارب المرضى. كما كانت المرأة حاضرة بقوة في خطوط المواجهة الأمامية للجائحة – إذ تبلغ نسبتهن 70 في المائة من إجمالي العمالة الصحية على مستوى العالم.

وفي كل مكان واجهت النساء كذلك ارتفاعاً في معدلات العنف – إذ تشير بعض التقديرات إلى زيادة بنسبة 30 في المائة في بعض البلدان منذ بداية الجائحة.

واليوم، سنناقش التقرير السنوي لخطة عملنا للمسائل الجنسانية، مع التركيز على التقدم الحاصل العامَ الماضي في إدماج المساواة بين الجنسين في كل برامجنا.

ويشمل ذلك العمل البرامجي الصحي الذي تعرّض لضربة قاسية في خلال الجائحة – بدءاً من برامج مكافحة فيروس العوز المناعي البشري وبرامج التغذية، وصولاً إلى برامج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها.

ويشمل ذلك برامج التعليم وتنمية المهارات للفتيات من كل الأعمار حتى يتمكن من بناء مستقبلهن بأنفسهن. كما نعتزم التعاون مع الشركاء – ومع الفتيات أنفسهن – للتحقق من عدم إفضاء الطفرة الرقمية إلى تعميق الفجوات، بل للتحقق من تقديمها الفرصة لكل فتاة – فرصة مقترنة بمقومات الثقة والمزايا التي تنطوي عليها تلك الأدوات الابتكارية.

ويشمل ذلك برامج الحماية وخدماتها لكبح الزيادة في معدلات العنف البدني والجنسي وزواج الأطفال والحمل المبكر التي شهدناها جرّاء الجائحة.

يدخل في عداد ذلك أيضاً عملنا في مواجهة تغير المناخ؛ ذلك بأن النساء والفتيات يتأثرن تأثراً غير متناسب بتغير المناخ – فيضطررن إلى التأقلم مع تراجع فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية، وإلى قضاء مزيد من الوقت في تدبير المياه والطعام والوقود، فضلاً عن تعرضهن للعنف والاستغلال المحتملين في سبيل ذلك.

كما يشمل عملنا التعاونَ مع المجتمعات للقضاء على الممارسات التمييزية والرؤى المتقادمة عما "ينبغي" للمرأة والفتاة عمله؛ مع التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. إن الفتيات والنساء قادرات على عمل كل شيء، وينبغي تمكينهن من ذلك.

وسنواصل الاستثمار في البيانات والبراهين في شتى سياقات العمل الإنمائي وفي الطوارئ للاهتداء بها في عملنا تخطيطاً وتنفيذاً.

إننا ملتزمون أتمّ الالتزام بجعل اليونيسف نصيرةً للمسائل الجنسانية، لا داخل أسرة الأمم المتحدة فحسب، بل في جميع البلدان والمجتمعات التي تعمل فيها المنظمة. ونحن نعوّل في ذلك على دعم هذا المجلس، وأتطلع إلى مناقشتنا في هذا الصدد في خلال هذه الدورة.

كذلك نثمّن غالياً دعمكم لعملنا من أجل الأخذ بالابتكارات والتحول الرقمي في كل جوانب العمل وذلك داخل اليونيسف وفي البلدان التي نعمل فيها. ومن المقرر أيضاً إدماج ذلك في خطتنا الاستراتيجية الجديدة.

نحن لسنا قابعين بلا حراك مُكتفين بالأساليب القديمة لتقديم الدعم، بل إننا ننطلق إلى الأمام بعدد من الطرق القوية،

وهي طرق تتراوح بين استغلال البيانات الساتلية والتعلم الآلي لرصد المسطحات المائية ومستويات المياه الجوفية في الصومال، مرورًا بالتنبؤ بتحركات السكان ومستويات سوء التغذية في الأوضاع الإنسانية السريعة التغير؛

وصولاً إلى تطوير التكنولوجيا الرقمية والتوسع فيها بغية الوصول إلى الأطفال في أثناء الجائحة بالتعليم الإلكتروني والخدمات الاستشارية والرعاية الصحية، مع الموازنة بين الفرص والمخاطر التي يواجهونها في العالم الرقمي.

والحق أن استجابتنا للجائحة تعد الاستجابة الأشد أخذاً بالعوامل "الرقمية" في تاريخ اليونيسف. فقد استغللنا أدوات رقمية في مجالات شتى – منها الرصد الآني للجائحة والاحتياجات المترتبة عنها، وإدارة حالات حماية الأطفال، والتعليم الإلكتروني، وبرامج تحويل الأموال النقدية.

أما مبادرة «جيغا»، التي تتولى ريادتها اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات لربط كل مدرسة في العالم بشبكة الإنترنت، فهي آخذة في التسارع. وقد ربطنا نحو ثلاثة آلاف مدرسة حتى الآن، ونخطط لإضافة

مئات الآلاف إليها. وقد جمع هذا المشروع أكثر من 22 مليون دولار أمريكي حتى الآن، ونعمل على إقامة رابطة طموحة مدعومة من المانحين بقيمة تتراوح بين 3 إلى 5 مليارات دولار لإنماء هذا المبلغ بقوة.

كما نعكف على استجلاء آفاق الفرص مع شركائنا من القطاع الخاص لإعداد منتجات قائمة على الذكاء الاصطناعي من أجل الارتقاء بالتعليم ودعم الأطفال ذوي الإعاقة بأساليب جديدة، فضلاً عن التوفيق بين الشباب وفرص العمل.

أما شراكتنا "جيل طليق"، فهي ترمي إلى عصرنة التعلم والمهارات لنصل إلى 1,8 مليار شاب في الفئة العمرية بين 10 و24 عاماً، وقد وصلنا حالياً إلى 100 مليون شاب في أكثر من 40 بلداً.

إننا حريصون في جميع مراحل عملنا على إيجاد سبل جديدة لجمع مزيد من التمويل والدعم لإعداد مبادرات تركز على الأطفال والمراهقين، والتوسع في القائم منها.

ويدخل في عداد تلك الجهود صندوق الابتكار السريع النمو، وجمع التمويل الرقمي، واستغلال تكنولوجيا الكتل المتسلسلة في جمع الأموال وحشد الموارد، وعملنا المتعلق بالعملة المشفرة؛ بما في ذلك صندوق اليونيسف للعملة المشفرة – وهو الأول من نوعه في الأمم المتحدة.

أما داخلياً فإننا نستعين بخدمات شائعة – من بينها أنواع التكنولوجيا السحابية – لتعزيز كفاءة التعاون، مع التصدي لمخاطر الأمن السيبراني.

وحرصاً على زيادة الكفاءة وتوفير التكاليف، فنحن بصدد التحول في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدينا إلى موقع أقل في التكلفة، مستعينين في ذلك بمراكز للتكنولوجيا ضمن الأسرة الأممية الأوسع نطاقاً، مع نقل "فريق الابتكار" التابع لنا ومراكزه من المقر.

وكل ما سبق هي خطوات هامّة في جهودنا لتصميم الابتكارات واختبارها وتنفيذها وتمويلها من أجل تحسين مخرجات العمل للأطفال وللشباب. هنا أجدد شكرى لهذا المجلس الموقر على دعمه لهذا العمل الهام.

ونحن في صلب المناقشات مع أسرة الأمم المتحدة كلها من أجل التعاون في مبادرات ثلاث بالغة الأهمية تتمحور كلها حول أهم أهداف التنمية المستدامة.

المبادرة الأولى هي "تصور جديد للتعليم: التعلم الرقمي والمهارات الرقمية لكل الأطفال والشباب" – وهي خطة معنية بالقضاء على أزمة التعلم من خلال تمكين كل طفل وشاب من الدخول إلى التعلم الإلكتروني والحلول التدريبية ذات الطراز العالمي.

والمبادرة الثانية هي "الأمن المائي للجميع" – وهي خطة معنية بتوفير مياه شرب مأمونة وميسورة التكلفة، بالإضافة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المتأقلمة مع تغير المناخ، والتدخل المبكر لمنع أزمات شح المياه، والتعاون المائي من أجل السلام والاستقرار.

والمبادرة الثالثة هي "لا وقت للهدر" – وهي مقترح للارتقاء بالحميات الغذائية والخدمات والممارسات الرامية إلى منع الهزال في الطفولة المبكرة، ولرصد حالاته والتصدي له.

وهدياً بما سلفت مناقشته في الدورات السابقة، فإن اليونيسف عاكفة على تقوية تركيزها على تلك الأولويات كافة – أي التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية – بما يتضمن جوانبها في خطتنا الاستراتيجية الجديدة. وستظل تلك الأولويات في صدارة اهتمامات المنظمة.

غير أننا نستشرف أيضاً فرصةً في حشد مكامن القوة والأفكار والخبرات المتوفرة لدى منظمة الأمم المتحدة جمعاء من أجل التصدي لتلك القضايا. وهذا التضافر أشد ما يكون مطلوباً الآن، أي في ظل سعينا إلى مساعدة المجتمعات والبلدان على حد سواء في إعادة بناء نظمها من أجل المستقبل. وسنواليكم بالجديد عن مبادراتنا المحورية تلك من واقع المناقشات مع الوكالات الشقيقة.

كما نقدّر لكم ما تقدمونه من توجيه وإرشاد في ظل دعمنا المستمر لإعادة التموضع في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

سوف نُديم تركيزنا القوي على التعاون مع الوكالات الشقيقة حرصاً على أن يكون لإصلاحات الأمم المتحدة أثرٌ تحويلي وقابل للقياس لدى البلدان مع تعافيها من الجائحة وإعادة بنائها لنظمها وتعزيزها بما يدعم التنمية البشرية.

إننا نتعاون مع الوكالات الشقيقة لإحقاق مواطن الكفاءة في التكاليف والتشغيل مع الحد من تكرار الجهود.

انطلاقاً من مخططنا الطموح للعمل المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة عشرة ملايين لاجئ إضافي من الأطفال وأُسرهم على الاستفادة من خدمات الحماية والمياه والتعليم؛ إلى جهودنا التعاونية مع برنامج الأغذية العالمي للوقاية من سوء التغذية والتحقق من إسباغ مقومات الصحة والتغذية المطلوب على كل طفل في مدرسته؛ إلى عملنا مع منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومع غيرها بشأن جيل المساواة، وذلك لدعم تمكين الفتيات – لا سيما في المجال التكنولوجي؛ إلى التزامنا المرتبط بجهود منظمة الصحة العالمية بالتعامل مع الآثار السلبية لـ«كوفيد-19» على الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي للملايين من الأطفال والشباب.

كما نضافر جهودنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية المشتركة في هذا الصدد. ومن ثم، فإننا نحشد ما لدينا من أصول وخبرات وشبكات تشاركية في ثلاثة مجالات رئيسية، هي – التمويل من أجل التنمية، والمراهقون والشباب، والصمود أمام تغير المناخ والتأقلم مع آثاره.

كما تعكف الوكالتان على دعم "الرهان الكبير" على المبادرة العالمية للتمويل من أجل التنمية، إذ لا غنى عن التمويل المستدام لتقوية النظم الوطنية وبناء الصمود والجاهزية لمواجهة الأزمات في المستقبل. ويعوّل هذا الجهد على مكامن القوة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص التمويل المبتكر، وعلى خبرات اليونيسف التنفيذية والفنية في تصميم برامج دعم الطفل وتنفيذها، علاوة على تعاوننا الممتد مع القطاع الخاص. وسنحقق الربط بين ذلك وما ننفذه حالياً بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

إننا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نضطلع بقيادة مشتركة لمجموعة الابتكار في الأعمال من أجل توجيه جهود النشر العالمي للاستراتيجيات المشتركة لتشغيل الأعمال والمكاتب الخلفية المشتركة. وبفضل هذا الجهد شهد العام الماضي توفيرات في نفقات 12 وكالة، من بينها اليونيسف، بقيمة ناهزت 100 مليون دولار. ويمكن استغلال هذا التوفير بإعادة استثماره في برامجنا.

تقود مكاتب اليونيسف الإقليمية 30 تحالفاً أو تشارك فيها من أجل مناقشة قضايا محددة على الصعيد الإقليمي، علاوة على مراكز إقليمية لإدارة المعارف.

ولا يخفى عليكم استمرار العمل في المفاوضات الداخلية في الأمم المتحدة بخصوص ترتيبات العمل الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى جانب إطار الإدارة والمساءلة.

ونحن من منظور اليونيسف نستشعر أهمية الإبقاء على نهج معزز بالإجماع تجاه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يتيح للوكالات النهوض بالمسؤولية الجماعية. كما يلزم أن يكون "إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية" أداةً إرشاديةً متوازنةً تراعي الحقوق والالتزامات المنوطة باللجان الإقليمية وبممثلي الوكالة في ظل تقدمنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى غرار الوكالات الشقيقة، طورت اليونيسف علامة قوية، ونهجاً قوياً للتشارك، وشبكة فائقة القيمة من التعامل مع القطاع الخاص. وتلكم مقومات حيوية لا لليونيسف فحسب، بل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. لذا يجب علينا تشجيع ازدهارها.

لعل الاستعراض المقبل لنظام اللجان الإقليمية يتيح فرصةً للدول الأعضاء من أجل تقديم إرشاد واضح للمنظومة حتى تأخذ بالإصلاحات الهامّة إلى جانب المحافظة على المزايا المختصة بكل وكالة وما يتصل بها من أثر تشغيلي وشركات عملية.

وإلى جانب تعاوننا مع الشركاء من خارج اليونيسف، فإننا نواصل عملنا الهام لعصرنة عملياتنا التشغيلية داخل الوكالة، مع تبسيطها وضبط مساراتها.

يشمل ذلك التخطيط للبرامج القُطرية، وإدارة الشراكات، وإدارة التنقلات والخدمات والاستشاريين – فكلها جهود ستسفر عن توفيرات كبيرة في الوقت بالنسبة إلى موظفينا، فضلاً عن توفير التكاليف.

إننا ماضون على مسار إنجاز معظم التحسينات المرجوة لدينا بنهاية العام، وسنواصل إطلاعكم على مستجدات التقدم مع مضيّنا قدُماً.

ونحن مواصلون لرحلتنا في تعزيز ثقافة اليونيسف، والقضاء على العنصرية والتمييز في جميع أعمال المنظمة. وقد تلقيتُ التقرير النهائي من الفريق المكلف بالقضاء على العنصرية والتمييز، ونحن عاكفون على مناقشة توصياته وتنفيذه.

وعلى امتداد هذا العمل كله سنواصل التعويل عليكم – أي على المجلس التنفيذي. ذلك بأن كل فرد في اليونيسف يثمّن غالياً إشرافكم على عمل المنظمة وتوجيهكم لها، وما يرتبط بذلك من جهود متعلقة بطرق العمل، وما ينبثق عنه من تعليقات وأفكار تتعلق بوثائق البرامج القُطرية – كالوثيقة التي نستعرضها اليوم بخصوص الأرجنتين.

ونحن بصفتنا أسرة اليونيسف سنواصل التعاونَ ودعمَ الأطفال والشباب ومجتمعاتهم وبلدانهم في خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات.

إنّ التعافي سيستغرق عقوداً على الأرجح، إذ ما زالت التبعات الاجتماعية الاقتصادية غير واضحة إلى الآن. ولكن بفضل توجيهكم ودعمكم سنواصل العمل مع الأطفال في كل خطوة من خطوات رسالتنا.

ونحن إذ نتطلع إلى العمل الذي يتنظرنا، وقد حلّت الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء المنظمة، فإننا نغتنم هذه الفرصة أيضاً للنظر في كل ما أنجزته أسرة اليونيسف على مرّ العقود. إننا نخطط لإقامة فعالية عالمية للطفولة بحلول نهاية العام الجاري، وهي فعالية ستجمع شركاءنا من القطاعين العام والخاص – والأطفال والشباب أنفسهم بطبيعة الحال – لتركيز اهتمام العالم على الاحتياجات المتعاظمة لأصغر أجيالنا. ونأمل أن نتشرف بمشاركتكم في الفعالية الموعودة.

شكرا لكم. وأتطلع بكل تقدير إلى عقد مناقشاتنا هذا الأسبوع.

* * *